

أثر القرابة في تخفيف عقوبة القصاص



د/ رفيق أسعد رضوان (*)

محمد محمود شريم (**)

الملخص :

إن موضوع هذا البحث يعالج قضية هامة وهي أثر القرابة في تخفيف عقوبة القصاص وتنبع أهميته في البعد الاجتماعي له وكثرة السؤال والحاجة لبيان مسائله وقد كان هذا البحث مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وقد كان تحدثت في المبحث الأول عن مفهوم القرابة والتخفيف والقرابة والقصاص ثم بينت في المبحث الثاني: أثر قرابة الأصول في تخفيف عقوبة القصاص ثم كان المبحث الثالث والأخير يتحدث عن أثر القرابة الزوجية في تخفيف عقوبة القصاص.

Abstract:

The subject of this research addresses an important issue which is the impact of kinship in the commutation of the death of retribution and stems its importance in the social dimension of his frequent question and the need for a statement poked This has been Find an introduction and three sections and a conclusion has been talked in the first

(*) أستاذ مساعد - كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية - غزة

(**) ماجستير في الفقه المقارن - الجامعة الإسلامية - غزة

فكر وإبداع

section about the concept of kinship and mitigation and kinship and retribution then shown in the second section : the impact of nearly assets in mitigating punishment retribution then was the third and final section talks about the impact of the marital relationship in the commutation of the death of retribution.

المقدمة:

فقد جاءت الشريعة الإسلامية آخر الشرائع وامتازت بشمولها ووضوحها ومسايرتها لجميع الأزمنة والأمكنة وجاءت لتحمل معاني العدل والإنصاف والترابط والمحبة، فالشريعة مصلحة كلها عدل كلها تريد للإنسان أن يعيش في مجتمع خال من الجريمة والرديلة، ولذلك شرعت العقوبات ردعاً لمن تسول له نفسه أن يعتدي على الآخرين وكانت الجرائم تقع على الأقارب لها خصوصيتها، فقد راعت ذلك الشريعة فيها الظروف والمصلحة من حيث التشديد والتخفيف، وأردنا أن نبين في هذا البحث أثر القرابة في تخفيف عقوبة القصاص.

أولاً: طبيعة الموضوع:

الموضوع عبارة عن دراسة فقهية مقارنة توضح مدى تأثير القرابة على تخفيف عقوبة القصاص.

ثانياً: أهمية الموضوع:

تتبع أهمية الموضوع من الآتي:

- ١- يعتبر الموضوع من القضايا المهمة في الفقه الإسلامي إذ يتناول مدى تأثير اللبنة الأساسية وهي القرابة على أهم نظام العقوبات التي اخترنا منها عقوبة القصاص.

٢- تعتبر هذه المسألة من المسائل التي يكثر فيها السؤال والاستفسار من قضايها.

٣- من الموضوعات التي اهتمت بها الشريعة لبعدها الاجتماعي للحفاظ على الروابط من قطع الأواصر.

ثالثاً: منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي واختيار الرأي الراجح مشفوعاً بالأدلة المرجحة.

رابعاً: خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

أما المقدمة تتكون من طبيعة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وخطته.

المبحث الأول: مفهوم القرابة والتخفيف والعقوبة والقصاص

المطلب الأول: مفهوم القرابة.

المطلب الثاني: مفهوم التخفيف.

المطلب الثالث: مفهوم العقوبة.

المطلب الرابع: مفهوم القصاص.

المبحث الثاني: أثر قرابة الأصول في تخفيف عقوبة القصاص.

المطلب الأول: قتل الأب لولده.

المطلب الثاني: قتل الأجداد أو الجدات لوالد الولد.

المطلب الثالث: قتل الأم لولدها.

فكر وإبداع

المبحث الثالث: أثر القرابة الزوجية في تخفيف عقوبة القصاص.

المطلب الأول: قتل أحد الزوجين للآخر في حال كان لهما ولد.

المطلب الثاني: قتل الزوج لزوجته في حال التلبس بالزنا.

الخاتمة وتتضمن أهم النتائج.

المبحث الأول

مفهوم القرابة والتخفيف والعقوبة والقصاص

المطلب الأول: مفهوم القرابة

أولاً: لغةً:

أصل القرابة من القرب ، والقرب نقيض البعد تقول : قرب يقرب قريباً وقرباناً - بضم القاف وكسرهما - أي دنا فهو قريب في المكان^(١)، قال تعالى: "وَأَسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِي الْمُنَادِي مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ"^(٢)، والقرابة والقربى: القرب في الرحم وهو في الأصل مصدر، تقول: بينهما قرابة وقرب وقربى ومقربة بفتح الراء وضمها، وقربة بسكون الراء وضمها، وهو قريبى وذو قرابتي وهم أقربائي وأقاربي، أي: الدنو في النسب^(٣)، قال تعالى: "يَتِمُّ ذَا مَقْرَبَةٍ"^(٤).

- يتضح لي من خلال المعنى اللغوي للفظ القرابة أنها تدور حول معنيين وهما القرب والدنو في المكان والآخر هو الدنو في النسب، وإلى جانب ذلك فإنه يرتبط بمعانٍ أخرى أخص من ذلك سنوضحها بمشيئة الله تعالى في المطلب الثاني.

ثانياً: اصطلاحاً:

مع البحث المستفيض في كثير من المصنفات في المذاهب الفقهية الأربعة، لم أقف على تعريف شرعي اصطلاحى للقرابة جامع مانع إذ يكتفي الفقهاء بتعريف القرابة بمعناه العام الذي يختلف باختلاف المباحث الفقهية

(١) انظر: ابن منظور: لسان العرب (٥/٣٥٦٦).

(٢) سورة ق: آية رقم (٤١).

(٣) انظر: الفيومي: المصباح المنير (١/٦٧٩)، الرازي: مختار الصحاح (١/٢٥٠).

(٤) سورة البلد: آية رقم (١٥).

فكر وإبداع

التي تتعلق بالقرابة من نكاح ووصية ووقف وإرث، والمستفاد من معناه اللغوي وإليك بعض تعريفاتهم :

- قالت الحنفية: "إن القرابة هي كل ذي رحم محرم من قبل الأب والأم".^(٥)

- وعرفها الشوكاني: " القرابة هي كل من بينك وبينه نسب يوجب تحريم النكاح".^(٦)

- وعرفها أرباب الفرائض بأنها "الاتصال بين إنسانين بولادة قريبة أو بعيدة".^(٧)

- وعرفها الدكتور: معن عمر "أحد المعاصرين" بأنها : "مجموعة صلات رحمية وروابط نسبية تربط الأفراد بوشائج عضوية واجتماعية متماسكة تلزمهم بتنفيذ التزامات ومسؤوليات وواجبات تفيد أبناء الرحم الواحد أو النسب الواحد"^(٨) .

ويلاحظ الباحث من التعريفات السابقة أنها متقاربة المعاني، ومتفقة على أن القرابة تنشأ عن الاتصال بين مجموعة من الأفراد يرتبطون مع بعضهم البعض بأسباب شرعية مختلفة كالنسب أو الولادة أو المصاهرة أو الرضاع، ويترتب عليها حقوق وواجبات وأحكام شرعية، ويمكن أن نعرف القرابة بأنها: "صلة إنسانية جماعية تثبت بسبب شرعي يترتب عليها أحكاماً شرعية عامة".

(٥) الكاساني : بدائع الصنائع (٣٤٩/٧).

(٦) انظر : الشوكاني : نيل الأوطار (٩٩ / ٦) .

(٧) الحازمي: شرح الرحبية (١٦/٥)، ابن عثيمين : الشرح الممتع على زاد المستقنع (٢٠٣/١١).

(٨) عمر : علم اجتماع الأسرة (١٤٨).

شرح التعريف:

- صلة: من الاتصال أي الارتباط والاجتماع.
- إنسانية: مصدر إنسان سواء كان ذكراً أو أنثى.
- جماعية: أي مجموعة من الأفراد، اثنين فأكثر.
- تثبت بسبب شرعي: أي تنشأ عن نسب أو ولادة أو رحم أو مصاهرة أو رضاع وغيرها.
- يترتب عليها أحكاماً شرعية عامة: أي حقوق وواجبات وأحكام من المشرع الحكيم كالميراث والنصرة وغيرها.

المطلب الثاني: مفهوم التخفيف

أولاً: تعريف التخفيف لغةً:

التخفيف: ضد التثقل، واستخفَّ: خلاف استثقله، واستخفَّ به: أهانه، وخف الشيء: أي صار خفيفاً.^(١)

ثانياً: تعريف التخفيف اصطلاحاً:

عرفه ابن الجوزي بأنه: "تسهيل التكليف، أو إزالة بعضه".^(٢)
 وعرفه علماء الموسوعة الفقهية بأنه: "رفع مشقة الحكم الشرعيّ بنسخ، أو تسهيل، أو إزالة بعضه أو نحو ذلك".^(٣)
 يتضح للباحث أن لفظ التخفيف مصطلح لم يرد له تعريف في كتب مذاهب الفقهاء الأربعة، لربما سبب ذلك وضوح وجلاء معناه، كما بينا سابقاً في المعنى اللغوي فهو يدور حول معني التيسير والتسهيل ورفع الثقل، وهذا

(١) الجوهري: الصحاح (١٣٥٣/٤)، الرازي: مختار الصحاح (٩٤/١).

(٢) ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير (٣٩٥/١).

(٣) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: الموسوعة الفقهية (٢١١/١٤).

فكر وإبداع

ما أيده وعضده المعني الاصطلاحي للعلماء فقد يكون هذا التخفيف بالنسخ أو التسهيل أو إزالة بعضه ونحو ذلك.

المطلب الثالث: حقيقة العقوبة

أولاً: لغة:

العقوبة اسم مصدر من الفعل عاقب يعاقب معاقبة وعقاباً، وهي أن تجزي الرجل بما فعل سوءاً، ويقال أعقبتَه بمعنى عاقبته، وعاقبه بذنبه معاقبةً وعقاباً: أخذَه به، فالعقوبة والمعاقبة والعقاب يختص بالعذاب^(١)، قال تعالى: "فَحَقَّ عِقَابٌ"^(٢) أي: فحق عليهم العذاب^(٣).

ثانياً: اصطلاحاً:

عرف الفقهاء العقوبة بعدة تعاريف وهي على النحو التالي:

- عرفها الحنفية: بأنها جزاء بالضرب أو القطع أو الرجم أو القتل، سمي بها؛ لأنها تتلو الذنب، من تعقبه: إذا تبعه.^(٤)
- وعرفها الشافعية: زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر، وترك ما أمر به.^(٥)
- علماً أنني لم أقف على تعريف محدد للعقوبة عند المالكية والحنابلة، والسبب حسب اعتقادي أنهم اعتبروها مصطلح واضح لا يحتاج إلى تعريف.

(١) انظر: ابن منظور: لسان العرب (٦١٩/١)، الأزهرى: تهذيب اللغة (١٨٣/١)، الزبيدي: تاج العروس (٤١١/٣).

(٢) سورة ص: آية رقم (١٤).

(٣) الطبري: جامع البيان (١٦٠/٢١).

(٤) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار (٣/٤).

(٥) الماوردي: الأحكام السلطانية (٣٢٥/١).

ولقد عرفها بعض الفقهاء المحدثين بأنها:

- الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع.^(٦)
- جزاء وضعه الشارع للردع عن ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به، فهي جزاء مادي مفروض سلفاً يجعل المكلف يحجم عن ارتكاب الجريمة، فإذا ارتكبها زجر بالعقوبة، حتى لا يعاود الجريمة مرة أخرى كما يكون عبرة لغيره.^(٧)

يتضح للباحثين من خلال التعريفات السابقة أنها متقاربة المعنى وتكمل بعضها البعض ، حيث وصفت العقوبة بأنها الجزاء الذي يستحقه الجاني نظير معصيته لأمر المشرع أو نهيه ، وأنها زواجر وضعها الله تعالى لتحقيق الغاية منها وهي حماية مصالح البشر وردعهم عن ارتكاب أي محظور من محظورات الدين .

وأن هذا الجزاء كما سيتضح لنا منه ما هو مقدر شرعاً من الله تعالى كالقصاص والحدود ، ومنه ما هو غير مقدر شرعاً وترك تقديره لولي الأمر كالتعازير .

ويمكن أن نعرف العقوبة بأنها: "جزاء مقدر من المشرع ومن ولي الأمر، للجاني نظير ما وقع منه من معصية لأمر الله تعالى أو نهيه، سواء كان حقاً لله تعالى أم حقاً للعبد لردع الجاني وغيره وحماية مصالح الناس".
شرح التعريف:

جزاء مقدر: أي مقدار معين ومبين من الكتاب أو السنة أو الإجماع.

المشرع: الله عز وجل.

(٦) عودة: التشريع الجنائي الإسلامي (٦٠٩/١).

(٧) بهتسي: العقوبة في الفقه الإسلامي (١٣).

فكر وإبداع

ولي الأمر: الإمام وهو من يلي أمور الناس.

للجاني نظير ما وقع منه من معصية لأمر الله تعالى أو نهيه: الجاني هو مرتكب الجريمة، المخالف لأوامر الله عز وجل ونواهيه.

حقاً لله تعالى: الحقوق التي فيها حق الله غالب كالحدود كحد السرقة والزنا.

حقاً للعبد: الحقوق التي فيها حق العبد غالب كالقصاص.

لردع الجاني وغيره وحماية مصالح الناس: وهي الغاية من العقوبة وهي زجر وإصلاح الجاني وتوفير الأمن والأمان للناس.

المطلب الرابع: مفهوم القصاص:

أولاً: لغة:

مأخوذة من اقتصصت الأثر إذا تتبعته، والقصاص: القَوْدُ وهو أن يفعل بالجاني مثل فعله بالمجني عليه، من قتل أو قطع أو ضرب أو جرح، فكأنه اقتص أثره، وقد أقصَّ الأميرُ فلاناً من فلان، إذا اقتَصَّ له منه فجرحه مثل جرحه، أو قَتَلَهُ قَوْداً، واستَقَصَّ: سأله أن يُقَصَّه منه. وتَقَاصَّ القومُ، إذا قَاصَّ كلُّ واحدٍ منهم صاحبه في حسابٍ أو غيره.^(٢)

ثانياً: اصطلاحاً:

عرفه الحنفية: القصاص هو التشفي والاستيفاء.^(٣)

(٢) انظر: الرازي: مقاييس اللغة (١١/٥)، النسفي: طلبة الطلبة (١٦٣/١)، الرازي: مختار الصحاح (٢٥٤/١)، ابن منظور: لسان العرب (٧٣/٧).
(٣) الكاساني: بدائع الصنائع (٢٤٥، ٢٤٢/٧).

وعرفه المالكية: بأنه القود بمثل ما صنع بالمقتول سواء من الذبح أو الخنق أو الضرب أو الحرق بالنار أو التغريق في الماء أو تشدخ الرأس بالحجر أو غير ذلك يكرر عليه حتى يموت. (٤)

وعرفه الشافعية: هو أن يفعل بالمرء مثل ما فعل. (٥)

وعرفه الحنابلة: بأنه فعل مجني عليه أو وليه بجان مثل فعله أو شبهه. (٦)

وعرفه بعض علماء التفسير بأن القصاص:

- هو المجازاة من جهة الفعل أو القول أو البدن. (٧)

- أيضاً هو أن تأخذ للمظلوم مثل ما فعل الظالم. (٨)

يتضح للباحثين أن المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للفقهاء متقاربان ومتكاملان ، حيث يدوران حول معنى واحد وهو أن يفعل بالجاني مثل ما فعل بالمجني عليه، أي بمعنى القود، وهذا ما تم الاتفاق عليه عند العلماء بأن القصاص هو القود. (٩)

(٤) ابن عبد البر: الكافي (١٠٩٦/٢).

(٥) الشافعي: الأم (٣٥٠/٧).

(٦) الحمد: شرح زاد المستقنع (١٤/٢٦).

(٧) الطبري: تفسير الطبري (٥٧٩/٣).

(٨) الشعراوي: تفسير الشعراوي (٨٢٩/٢).

(٩) ابن عابدين: رد المحتار (٥٢٩/٦)، ابن جزي: القوانين الفقهية (١٢٢٦)، الشربيني: الإقناع (٤٩٥/٢)،

البيعلبي: المطلاع (٤٣٤/١)

المبحث الثاني

أثر قرابة الأصول في تخفيف عقوبة القصاص

المطلب الأول : قتل الأب لولده

تحرير محل النزاع: اتفق الفقهاء على وجوب القصاص في النفس^(١)، لقوله تعالى: "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ.." ^(٢)، وكذلك القصاص من كل قاتل لقوله تعالى: "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ..." ^(٣)، واختلفوا فيما إذا قتل الوالد ولده هل يقتص منه أم لا، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة^(٤): الأب إذا قتل ولده، لا يقتل به.

القول الثاني: قول ابن نافع وابن عبد الحكم وابن المنذر^(٥): الأب إذا قتل ولده ، يقتل به.

القول الثالث: قول الإمام مالك^(٦) رحمه الله تعالى: الأب إذا قتل ولده، لا يُقتل به إلا إذا تحقَّق قَصْدُ الْقَتْلِ لا التأديب كما لو أضجعه وذبحه أو شقَّ بطنه أو نحو ذلك فيقتل به.

(١) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: الموسوعة الفقهية (٢٧٦/٣٢).

(٢) سورة المائدة: آية رقم (٤٥).

(٣) سورة البقرة: آية رقم (١٧٨).

(٤) الكاساني: بدائع الصنائع (٢٣٥/٧)، ابن نجيم: البحر الرائق (٢٣٨/٨)، العمراني : البيان (٣١٨/١١)، الهيتمي : تحفة المحتاج (٤٠٣/٨) ، ابن قدامة: المغني (٢٨٥/٨)، ابن ضويان: منار السبيل (٣٢٢/٢).

(٥) النووي: المجموع (٣٦٣/١٨).

(٦) القرافي: الذخيرة (٣٢٠/١٢) ، عليش: منح الجليل (٩٣/٩).

أدلة القول الأول:

استدلوا بالقرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول والإجماع:

أولاً: من القرآن الكريم:

١- قال تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ" (٧).

٢- قال تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَذَا عَلَى وَهْنٍ * وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ * وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ" (٨).

٣- قال تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا..." (٩).

٤- قال تعالى: " وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا" (١).

وجه الدلالة من الآيات: تدل هذه الآيات بمجموعها على تعظيم حق الوالدين ووجوب برهما والإحسان إليهما ومصاحبتهما في الدنيا معروفاً، وإن من أعظم ما يحقق تلك المعاني العظيمة عدم قتل الأب إذا قتل ولده (٢)، فقد

(٧) سورة العنكبوت: آية رقم (٨).

(٨) سورة لقمان: آية رقم (١٥، ١٤).

(٩) سورة الأحقاف: آية رقم (١٥).

(١) سورة الإسراء: آية رقم (٢٣، ٢٤).

(٢) انظر: الرازي: تفسير الرازي (٧٦/١٠)، الطبري: تفسير الطبري (٤١٤/١٧).

قال الجصاص: "وفي ذلك دليل على أنه لا يستحق القود على أبيه وأنه لا يحد له إذا قذفه ولا يحبس له بدنه عليه وأن عليه نفقتهما إذا احتاجا إليه إذ كان جميع ذلك من الصحبة بالمعروف وفعل ضده ينافي مصاحبتهم بالمعروف" (٣).

ثانياً: من السنة النبوية:

١- عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يقاد الوالد بالولد» (٤).

٢- عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقام الحدود في المساجد، ولا يقتل الوالد بالولد» (٥).

٣- عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: نزلت لرجل من بني مدليج جارية فأصاب منها ابناً، فكان يستخدمها، فلما شب الغلام دعاها يوماً فقال: اصنعي كذا وكذا، فقال: لا تأتيك، حتى متى تستأمني أمي؟ قال: فغضب فحذقه بسيفه فأصاب رجله فنزف الغلام فمات، فأنطلق في رهط من قومه إلى عمر رضي الله عنه، فقال: يا عدو نفسي أنت الذي قتلت ابنك، لو لا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يقاد الأب من ابنه» لقتلتك، هلم دينه. قال: فأتاه بعشرين أو ثلاثين ومائة بعير. قال: فخير منها مائة فدفعها إلى ورثته، وترك أباه (٦).

(٣) الجصاص: أحكام القرآن (٢١٩/٥).

(٤) الترمذي: سنن الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنة يقاد منه أم لا (١٨/٤) ح (١٤٠٠).

قال الألباني: صحيح، صحيح وضعيف سنن الترمذي (٤٠٠/٣).

(٥) الترمذي: سنن الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنة يقاد منه أم لا (١٩/٤) ح (١٤٠١).

قال الألباني: حسن، صحيح وضعيف سنن الترمذي (٤٠١/٣).

(٦) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الجراح (الجنائيات) باب الرجل يقتل ابنة (٦٩/٨) ح (١٥٩٦٤). قال الألباني: حسن، إرواء الغليل (٢٦٩/٧).

وجه الدلالة من الأحاديث: تدل هذه الأحاديث بمجموعها على أن الأب إذا قتل ابنه ، لا يقتل به وسبب ذلك أن الأب سبب لوجود الولد، فلا يكون الولد سبباً لإعدامه^(٧)، ولقد قال ابن عبد البر عن الحديث الأول: "وهو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم يستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد فيه حتى يكاد أن يكون الإسناد في مثله لشهرته تكلفاً"^(٨).

٤- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي اجْتَاكَ مَالِي، فَقَالَ: "أَنْتَ وَمَالِكَ لِلْبَيْتِ" وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطِيبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ»^(٩).

وجه الدلالة: أن الرسول صلي الله عليه وسلم عندما أضاف الولد والمال للأب، لا يقصد بذلك حقيقة التملك ولكن يقصد وجوب البر والإكرام للأب، وهذا يورث شبهة الملكية، ومما يؤكد ذلك تسمية الولد كسباً للأب ، فهذه شبهة في سقوط القصاص عن الأب إذا قتل ولده، والقصاص حد والحدود تدرأ بالشبهات^(١٠).

ثالثاً: من المعقول:

أن الأب سبب وجود الابن ، فلا يكون الابن سبباً في عدم وجود الأب ، ولقد قال الزيلعي رحمه الله: "ولأن الأب لا يستحق العقوبة بسبب ابنه؛ لأنه تسبب لإحيائه فمن المحال أن يكون الولد سبباً لإفنائيه"^(١١)، ولأن الأب

(٧) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٢/٢٣٩).

(٨) ابن عبد البر: التمهيد (٢٣/٤٣٧).

(٩) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده (٢/٧٦٩) ح (٢٢٩٢) قال الألباني: صحيح ، صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (٥/٢٩٢).

(١٠) انظر: ابن عبد البر: الاستذكار (٧/٥٢٥) ، المغني: ابن قدامة (٨/٢٨٥).

(١١) الزيلعي: تبين الحقائق (٦/١٠٥).

فكر وإبداع

مصدر الشفقة والمحبة للولد ، فلا يقتل الوالد ولده إلا نادراً أو خطأ ، فيكون شفقته وحبه لأبنائه شبهة سقوط القصاص عنه إذا قتل ولده^(٥).

رابعاً: الإجماع: نقله الإمام الشافعي رحمه الله، فقال: "وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنْ لَا يُقْتَلَ الْمَرْءُ بِابْنِهِ إِذَا قَتَلَهُ"^(٦).

أدلة القول الثاني:

استدلوا بالقرآن الكريم والسنة النبوية والقياس:

أولاً: من القرآن الكريم:

استدلوا بعموم النصوص الواردة في القصاص من كل قاتل وهي: قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى..."^(٧) وقال أيضاً: "وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ..."^(٨).

فهذه الآيتان دللتا دلالة واضحة على وجوب القصاص على كل قاتل ، من غير تفرقة بين والد وغيره ، فيقتل الأب إذا قتل ابنه لعموم آيات القصاص ، ولقد قال القرطبي: "وَلَا نَعْلَمُ خَبَرًا ثَابِتًا يَجِبُ بِهِ اسْتِثْنَاءُ الْأَبِ مِنْ جُمْلَةِ الْآيَةِ"^(٩).

وخرج من عموم هذا الأبوان وإن علوا، فلا يقتلان بالولد، لورود السنة بذلك، مع أن في قوله: "الْقَصَاصُ" ما يدل على أنه ليس من العدل، أن

(٥) انظر: الزيلعي: تبين الحقائق (١٠٥/٦).

(٦) الشافعي: الأم (٢٦/٦).

(٧) سورة البقرة: آية رقم (١٧٨).

(٨) سورة المائدة: آية رقم (٤٥).

(٩) القرطبي: تفسير القرطبي (٢٥٠/٢).

يقتل الوالد بولده، ولأن في قلب الوالد من الشفقة والرحمة، ما يمنعه من القتل بولده إلا بسبب اختلال في عقله، أو أذية شديدة جدا من الولد له.^(٢)

ثانياً: من السنة النبوية :

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ " ^(٣).

دل هذا الحديث على أن دماء المؤمنين تتساوى في القصاص والدِّيَاتِ ، وعليه فلا فرق بين دماء الأب وبين دماء الابن ، فيجب القصاص بينهم إذا قتل أحدهما الآخر^(٤)، ولقد قال الباجي: " وَهَذَا عَامٌّ فَيُحْمَلُ عَلَى عُمُومِهِ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ " ^(٥).

ثالثاً: من القياس :

وَلِأَنَّهُمَا حُرَّانِ مُسْلِمَانِ مِنْ أَهْلِ الْقِصَاصِ فَوَجَبَ أَنْ يُقْتَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ، كَالْأَجْنَبِيِّينِ ^(٦)، أيضاً وَلِأَنَّهُمَا شَخْصَانِ مُتَكَافِئَانِ فِي الدِّينِ وَالْحُرْمَةِ فَكَانَ الْقِصَاصُ جَارِياً بَيْنَهُمَا كَالْأَجْنَبِيِّينِ ^(٧).

أدلة القول الثالث:

قول الإمام مالك رحمه الله : الأب لا يقتل بولده ، إلا إذا تحقق قصد القتل لا التأديب ، كما لو أضجعه وذبحه أو شق بطنه أو نحو ذلك فيقتل به، واستدل بالآتي:

(٢) السعدي: تفسير السعدي (٨٤/١).
(٣) البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الجراح (الجنایات) باب قتل الرجل بالمرأة (٥١/٨) ح (١٥٩٠٤). قال الألباني: صحيح ، إرواء الغليل (٢٦٥/٧).
(٤) انظر: الشوكاني: نيل الأوطار (١٨/٧).
(٥) الباجي: المنتقى (١٠٥/٧).
(٦) ابن قدامة: المغني (٢٨٥/٨).
(٧) الباجي: المنتقى (١٠٥/٧).

فقد روي عن الإمام مالك رحمه الله عندما سُئِلَ عَنْ الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ أَيُقْتَلُ بِهِ؟ قَالَ: أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْعَمْدِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْقِصَاصُ مِنْ غَيْرِ اللَّابِ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ، مِثْلَ أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ بِالْعَصَا أَوْ يَرْمِيَهُ بِالْحِجَارَةِ أَوْ يَحْذِفَهُ بِالسَّيْفِ أَوْ بِالسَّكِّينِ فَيَمُوتَ مِنْهُ، فَيَكُونُ عَلَى الْأَجَنْبِيِّ فِيهِ الْقِصَاصُ، فَإِنِّي لَأَرَى أَنْ يُقْتَصَّ مِنَ اللَّابِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا إِلَّا أَنْ يَعْمِدَ اللَّابُ لِقَتْلِ ابْنِهِ، مِثْلَ أَنْ يُضْجِعَهُ فَيَذْبَحَهُ ذَبْحًا أَوْ يَشُقَّ جَوْفَهُ، فَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا يَعْلَمُ النَّاسُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْقَتْلَ بِعَيْنِهِ عَامِدًا لَهُ، فَهَذَا يَقْتُلُ بِابْنِهِ إِذَا كَانَ هَكَذَا^(١).

واستدل الإمام مالك رحمه الله بسقوط القصاص عن الوالد إذا حذف ولده بسيف ونحوه فقتله، بحديث بني مدليج الذي سبق ذكره ، لأن فعله محتمل عدم قصد قتله بل تأديبه ، وذلك يورث الشبهة التي يدرأ بها القصاص لأن شفقة الأب تمنع قصد القتل^(٢).

كما واستدل على قتل الوالد إذا قتل ولده ، إذا تحقق قصد القتل لا التأديب كما لو أَضْجَعَهُ وَذَبَحَهُ أَوْ شَقَّ بَطْنَهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، فإنه يقتل به لأنه كشف عن قصده بتعمد قتل ابنه ، ولا شبهة في ذلك كي يدرأ القصاص عنه^(٣).
القول الراجح:

يتضح للباحثين بعد النظر في الأقوال الثلاثة وأدلتهم، أن قول جمهور الفقهاء القائل بأن الوالد لا يقتل بولده هو الراجح والله تعالى أعلم، وذلك للأسباب التالية:

(١) مالك: المدونة (٤/٤٩٨).

(٢) انظر: القرافي: الذخيرة (١٢/٢٣٥).

(٣) انظر: المرجع السابق (١٢/٣٣٦).

١- قوة أدلتهم وسلامتها وصحتها .

٢- يستثني الوالد من عمومات آي الكتاب والأخبار الموجبة للقصاص بين المسلمين، فقد قال الكاساني رحمه الله: "ولأنَّ الْقَصَاصَ شُرِعَ لِتَحْقِيقِ حِكْمَةِ الْحَيَاةِ بِالزَّجْرِ، وَالرَّدْعِ، وَالْحَاجَةِ إِلَى الزَّجْرِ فِي جَانِبِ الْوَلَدِ لَا فِي جَانِبِ الْوَالِدِ؛ لِأَنَّ الْوَالِدَ يُحِبُّ وَلَدَهُ لَوْلَدِهِ لَا لِنَفْسِهِ بِوُصُولِ النَّفْعِ إِلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِ، أَوْ يُحِبُّهُ لِحَيَاةِ الذَّكَرِ لِمَا يَحْيَا بِهِ ذِكْرُهُ، وَفِيهِ أَيْضًا زِيَادَةُ شَفَقَةٍ تَمْنَعُ الْوَالِدَ عَنْ قَتْلِهِ.." (٤).

٣- أن الوالد سبب وجود الابن فلا يكون الابن سبب في إفناؤه.

٤- إقامة القصاص على الوالد مخالف لمعاني البر والإحسان التي أمر به سبحانه وتعالى.

وبذلك تظهر رحمة الله تعالى وحكمته في تخفيف العقوبة بحق الوالد، وذلك بسقوط القصاص عنه إذا قتل ولده.

المطلب الثاني: قتل الأجداد والجداات لولد الولد؟

تحرير محل النزاع: أجمع الفقهاء على وجوب القصاص في النفس^(١)، لقوله تعالى: "وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ.." (٢)، وكذلك القصاص من كل قاتل لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ..." (٣)، واختلفوا فيما إذا قتل الجد أو الجدة ولد الولد هل يقتص منهم أم لا، على قولين:

(٤) الكاساني: بدائع الصنائع (٢٣٥/٧).

(١) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: الموسوعة الفقهية (٢٧٦/٣٣).

(٢) سورة المائدة: آية رقم (٤٥).

(٣) سورة البقرة: آية رقم (١٧٨).

فكر وإبداع

القول الأول: ذهب أكثر مسقطي القصاص عن الأب وهم جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة^(٤) رحمهم الله تعالى: أن الجد وإن علا لا يقتل بقتل ولد ولده، وكذلك الجدات.

فقد قال علماء الحنفية: "ولا يقتل الرجل بابنه، لقوله صلي الله عليه وسلم: "لا يقاد الوالد بولده" ولأنه سبب إحيائه فمن المحال أن يستحق له إفتاؤه، والجد من قبل الرجال والنساء وإن علا في هذا بمنزلة الأب، وكذا الوالدة والجدة من قبل الأب أو الأم قربت أو بعدت ، لما بينا"^(٥).

وقال علماء الشافعية: "وقد حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول، وكذلك الجد أبو الأب والجد أبعد منه؛ لأن كلهم والده وكذلك الجد أبو الأم والذي أبعد منه؛ لأن كلهم والده"^(٦).

وقال أيضاً: "ولا يقتل والد بولد لأنه إجماع ولا جد من قبل أم ولا أب بولد ولد وإن بعد لأنه والد"^(٧).

وقال علماء الحنابلة: "والجد وإن علا كالأب في هذا، وسواء كان من قبل الأب أو من قبل الأم، في قول أكثر مسقطي القصاص عن الأب"^(٨).

القول الثاني: قول الحسن بن حي رضي الله عنه^(٩): أن الجد يقتل بقتل ولد ولده .

(٤) الميداني: اللباب (١٤٤/٣) ، الشافعي: الأم (٣٦/٦) ، الماوردي: الحاوي الكبير (٢٢/١٢) ، ابن قدامة: المغني (٢٨٥/٨).

(٥) الميداني: اللباب (١٤٤/٣) .

(٦) الشافعي: الأم (٣٦/٦) .

(٧) الماوردي: الحاوي الكبير (٢٢/١٢) .

(٨) ابن قدامة: المغني (٢٨٥/٨) .

(٩) المرجع السابق.

أدلة القول الأول:

استدل جمهور الفقهاء: بما استدل به أكثر مسقطي القصاص بالسنة النبوية حيث قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ"^(١٠).

وجه الدلالة: أن الجد يتقاطع مع الأب فلفظ الوالد عام مطلق يشمل كل والد وإن علا كالجد والجدة، وأنَّ الجد والجدة سبباً في وجود ولد الولد ، فَلَا يَكُونُ الْوَلَدُ سَبَبًا لِإِفْنَائِهِمَا كَالْأَبَوَيْنِ^(١١).

أدلة القول الثاني:

استدلوا بما استدل به القاتلين بقتل الأب بولده ، بعموم النصوص والمعقول على النحو التالي:

١- عموم الآيات والأحاديث الواردة في القصاص من كل قاتل من غير تفرقة بين والد وغيره، حيث قال ابنُ نافعٍ وابن عبد الحكم وابن المنذر: يقتل به ؛ لظاهر أي الكتاب والأخبار الموجبة للقصاص .

٢- المعقول: لأنهما حران مسلمان من أهل القصاص فوجب أن يقتل كل واحدٍ منهما بصاحبه، كالأجنبيين^(٢).

القول الرابع:

يتضح للباحثين بعد النظر بأدلة القولين، أن قول جمهور الفقهاء القاتل بعدم قتل الجد والجدة بقتل ولد الولد هو الراجح والله تعالى أعلم ، وذلك للآتي :

١- قوة أدلتهم وسلامتها وصحتها.

(١٠) الترمذي: سنن الترمذي ، كتاب الديات، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ يَقَادُ مِنْهُ أَمْ لَا (١٨/٤) ح (١٤٠٠). قال الألباني: صحيح ، صحيح وضعيف سنن الترمذي(٤٠٠/٣).
(١) انظر: الصنعاني : سبل السلام (٢٣٩/٢).
(٢) انظر: ابن قدامة : المغني (٢٨٥/٨).

فكر وإبداع

٢- ولأن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا يُقَادُّ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ"^(٣)، فهو مخصص لعموم آيات القرآن والأحاديث النبوية الدالة على القصاص من كل قاتل ، والجد والجدة بمنزلة الوالدين فكان لابد من الإحسان لهما بعدم إقامة القصاص عليهم.

٣- ولأن قياسهم على الأجنيبين قياس مع الفارق وذلك لأن الجد يعتبر أصلاً لولد ولده وسبباً من أسباب وجوده فكيف يكون سبباً لإفنائته.

٤- من غير المتصور أن يقوم الجد أو الجدة بقتل ولد ولدهما لوجود الشفقة والمحبة.

٥- إقامة القصاص على الجد والجدة مخالف لمعاني البر والإحسان التي أمر به سبحانه وتعالى.

وبذلك تظهر رحمة الله تعالى وحكمته في تخفيف العقوبة بحق الجد والجدة، وذلك بسقوط القصاص عنهما بقتل ولد الولد.

المطلب الثالث: قتل الأم لولدها؟

تحرير محل النزاع: أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجُوبِ الْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ^(١)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "وَكُتِبَْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ.." ^(٢)، وكذلك القصاص من كل قاتل لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلَى..."^(٣)، واختلفوا فيما إذا قتلت الأم ولدها هل يقتص منها أم لا، على قولين:

(٣) الترمذي: سنن الترمذي: كتاب الديات، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَتَهُ يُقَادُّ مِنْهُ أُمُّ لَهَا (١٨/٤) ح (١٤٠٠).

قال الألباني: صحيح ، صحيح وضعيف سنن الترمذي (٤٠٠/٣).

(١) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: الموسوعة الفقهية (٢٧٦/٣).

(٢) سورة المائدة: آية رقم (٤٥).

(٣) سورة البقرة: آية رقم (١٧٨).

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: قول جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة^(٤) رحمهم الله تعالى: أن الأم إذا قتلت ولدها، لا تقتل به كالأب.

القول الثاني: رواية عن الإمام أحمد، رحمه الله تعالى: أن الأم إذا قتلت ولدها، تقتل به وهي ليست كالأب في امتناع القصاص منه.^(٥)
أدلة القول الأول:

استدلوا بالقرآن الكريم والسنة النبوية والقياس والمعقول:
أولاً: من القرآن الكريم:

١- قال تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"^(٦).

٢- قال تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ * وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"^(٧).

٣- قال تعالى: "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"^(٨).

(٤) الكاساني: بدائع الصنائع (٢٧١/٧)، عيش: منح الجليل (٩٢/٩)، الشيرازي: المهذب (١٧٢/٣)، ابن قدامة: المغني (٢٨٦/٨).

(٥) ابن قدامة: المغني (٢٨٦/٨).

(٦) سورة العنكبوت: آية رقم (٨).

(٧) سورة لقمان: آية رقم (١٥، ١٤).

(٨) سورة الإسراء: آية رقم (٢٣، ٢٤).

فكر وإبداع

وجه الدلالة من الآيات: تدل هذه الآيات بمجموعها على تعظيم حق الوالدين ووجوب برّهما وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمَا ومصاحبتهما في الدنيا معروفاً، وإن من أعظم ما يحقق تلك المعاني العظيمة عدم قتل أحد الوالدين بقتل ولدهما^(١)، والأم في ذلك كالأب ، فقد قال النووي رحمه الله تعالى: "فَلَا قِصَاصَ عَلَى وَالِدٍ يَقْتُلُ وَلَدَهُ، وَالْأُمُّ كَالْأَبِ..."^(٢).

ثانياً: من السنة النبوية:

١- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَقَاذُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ»^(٣).

وجه الدلالة: يدل هذا الحديث أن الأب إذا قتل ابنه، لا يقتل به^(٤)، وكذلك الأم لأن اسم الوالد يتناول كل والد، فيصدق عليها وتعامل في الحكم معاملة الأب، لأنها أحد الوالدين.^(٥)

ثالثاً: من القياس :

قياس سقوط القصاص عن الأم كالأب ، والجامع أن الأم تشاطر الأب في جميع أسباب سقوط القصاص عن الأب، كالولادة فتعتبر الأم سبباً من أسباب وجود الابن كالأب، وشفقتها ومحبتها لولدها توازي بل تزيد عن شفقة ومحبة الأب فكان ذلك شبهة سقوط القصاص عنها إذا قتلت ولدها.^(٦)

(١) انظر: الرازي: تفسير الرازي (٧٦/١٠)، الطبري: تفسير الطبري (٤١٤/١٧).

(٢) النووي: روضة الطالبين (١٥١/٩).

(٣) الترمذي: سنن الترمذي ، كتاب الديات، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ يَقَاذُ مِنْهُ أَمْ لَا (١٨/٤) ح (١٤٠٠).

(٤) قال الألباني: صحيح ، صحيح وضعيف سنن الترمذي (٤٠٠/٣).

(٥) انظر: الصنعاني: سبل السلام (٣٣٩/٢).

(٦) انظر: ابن منظور: لسان العرب (٤٦٧/٣) ، الكاساني: بدائع الصنائع (٢٣٥/٧).

(٦) انظر: الشيرازي: المهذب (١٧٢/٣).

رابعاً: من المعقول :

ولأنَّ الأمَّ أَوْلَى بِالْبِرِّ من الأب ، ولأنَّ لها فضيلة الحمل والرضاع والتربية وزيادة الشفقة وهي أضعف وأعجز فكانت أَوْلَى بِنَفْيِ الْقَصَاصِ عَنْهَا^(٧)، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ؟ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أَبُوكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ"^(٨). فهذا الحديث مما يؤكد على تعظيم منزلة الأم على الأب.

أدلة القول الثاني:

رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى: أن الأم إذا قتلت ولدها، تقتل به وهي ليست كالأب في امتناع القصاص منه، واستدلوا:

بأنَّ أُمَّ وَلَدٍ قَتَلَتْ سَيِّدَهَا عَمْدًا: تُقْتَلُ. قَالَ: مَنْ يَقْتُلُهَا؟ قَالَ: وَلَدُهَا. فإذا جاز للولد قتل أمه بقصاص وجب عليها، فمن باب أولي أنها تقتل بقتل ولدها، ولأنَّه لَا وَلَايَةَ لَهَا عَلَيْهِ، فَتُقْتَلُ بِهِ، كَالْأَخِ.^(٩)

القول الرابع:

بعد النظر في القولين وأدلتهما يتبين للباحثين ترجيح قول جمهور الفقهاء القائل بأن الأم لا تقتل بولدها كالأب وذلك للأسباب الآتية:

١- قوة أدلة قول الجمهور وسلامتها من الاعتراض.

٢- إمكانية الرد على أدلة القول الثاني.

(٧) انظر: ابن قدامة: المغني (٢٨٦/٨)، المقدسي: الشرح الكبير (٢٨٧/٩).

(٨) مسلم: صحيح مسلم، كتاب الأداب، باب بر الوالدين (٢/٨) ح ٦٥٩٣.

(٩) انظر: ابن قدامة: المغني (٢٨٦/٨).

فكر وإبداع

٣- الولاية غير معتبرة في إسقاط القصاص أو إيجابه، بدليل أن القصاص لا يقام على الأب في حال قتله ابنه الذي بلغ سن الرشد إذ لا ولاية له عليه، ومع ذلك لا يقام القصاص بحقه.

٤- أن الأم سبب وجود الابن فلا يكون الابن سبب في إفنائها كالأب.

٥- إقامة القصاص على الأم مخالف لمعاني البر والإحسان التي أمر به سبحانه وتعالى.

٦- الأم بطبيعتها أكثر حناناً وشفقة من الأب فكان من باب أولى ألا تقتل بولدها.

بذلك تظهر رحمة الله تعالى وحكمته في تخفيف العقوبة بحق الأم، وذلك بسقوط القصاص عنها إذا قتلت ولدها.

المبحث الثالث

أثر القرابة الزوجية في تخفيف العقوبة في القصاص

المطلب الأول: قتل أحد الزوجين للآخر في حال كان لهما ولد؟

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أن الزوجة إذا قتلت زوجها وليس ولي الدم ولدها اقتصر منها لعموم النصوص الخاصة بالقصاص ، وقد انعقد الإجماع على ذلك.^(١)

وهناك قاعدة عامة لاستيفاء القصاص وهي أن كل وارث للمقتول ، له ولاية القصاص يستحق المطالبة به ، ويستثنى من هذه القاعدة ما إذا ورثه من ليس له القصاص من القاتل حتى ولو كان له ولاية القصاص^(٢)، بناءً على ذلك اختلف الفقهاء فيما إذا قتل الزوج زوجته أو الزوجة زوجها ولهما ولد ورث حق استيفاء القصاص، فهل له حق استيفاء القصاص أو المطالبة به أم لا ، وذلك على قولين؟

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة^(٣) على سقوط القصاص عن الزوج والزوجة إذا كان لهما ولد سواء كان الولد ذكراً أو أنثى ، واستدلوا بالسنة والمعقول:

أولاً: من السنة النبوية:

١- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ»^(٤).

(١) أبي زهرة: العقوبة في الفقه الإسلامي (٣٧٧).

(٢) الموسوعة السودانية للأحكام والسوابق القضائية

<http://sjsudan.org/details.php?id=509&lang=ar&target=p&title>

(٣) ابن عابدين: رد المحتار (٢٤٩/٢)، النووي: المجموع (٣٦٢/١٨)، البهوتي: كشف القناع (٥٢٩/٥).

(٤) الترمذي: سنن الترمذي ، كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يُقَادُ مِثْلَهُ أَمْ لَا (١٨/٤) ح (١٤٠٠). قال الألباني: صحيح ، صحيح وضعيف سنن الترمذي (٤٠٠/٣).

وجه الدلالة: فقد اتفق الجمهور على أن الوالد إذا قتل ولده لا يقتل به^(٤) ، ودل الحديث على أنه لا يجب للولد قصاص على أبيه ، فمن باب أولي ألا يجب له بالجنائية على غيره ، وكذلك يسقط حق القصاص حتى لو كان لولي الدم الفرع من يشاركه في ذلك لأن ولاية الدم تثبت كاملة فلا تتبعض فإذا لم تثبت بعضها سقطت كلها^(٥).

ثانياً: من المعقول :

ولأن الأبوين سبب وجود الابن فلا يسوغ أن يكون الولد سبباً في قتل أحد أبويه أو المطالبة بدم غيره ، ومن الفطرة أن الولد إذا فقد أحد أبويه لا يسعى بأي شكل من الأشكال على فقد الآخر^(١).

القول الثاني: ذهب الإمام مالك رحمه الله إلى عدم سقوط القصاص عن الزوج أو الزوجة إذا كان لهما ولد فيحق له المطالبة باستيفاء القصاص من أحدهما إذا قتل الآخر^(٢)، ومستنده في ذلك أنه أجاز قتل الوالد بولده إذا تحقّق منه قصد القتل كما لو أضجعة ودبّحه فهو بذلك يجيز القصاص من الوالد للولد، ويترتب على ذلك بإقامة القصاص على الأب إذا طالب به الابن^(٣).

القول الرابع:

يتضح للباحثين رجحان مذهب جمهور الفقهاء القائلين بسقوط القصاص عن الزوجين إذا قتل أحدهما الآخر ولهما ولد، حيث لا يحق للولد المطالبة بالقصاص من والديه، وذلك للأسباب التالية:

(٤) الكاساني: بدائع الصنائع (٢٣٥/٧) ، العمراني : البيان (٣١٨/١١) ، ابن قدامة: المغني (٢٨٥/٨) .

(٥) انظر: الشيرازي: المهذب (١٧٣/٣) ، ابن قدامة: الكافي (٢٥٥/٣) .

(١) أبي زهرة: العقوبة في الفقه الإسلامي (٣٧٧) .

(٢) عبد الوهاب: التلقين (١٨٣/٢) .

(٣) القرافي: الذخيرة (٢٢٠/١٢) .

- ١- قوة أدلتهم وسلامتها .
 - ٢- ليس للولد حق المطالبة بالقصاص من والديه ، لأنهما سبب وجوده ، فلا يكون هو سبب إفنائهما .
 - ٣- ليس من المتصور بعد أن يفقد الولد أحد والديه أن يطالب بالقصاص من الآخر .
 - ٤- يتناسب القول مع رحمة الإسلام بالوالدين وعظم حقهما .
- المطلب الثاني: قتل الزوج لزوجته في حال التلبس بالزنا؟
- تحرير محل النزاع:

أجمع الفقهاء على تحريم الزنا واعتبروه من أكبر الكبائر ، فقد قال الإمام أحمد: "لا أعلم بعد القتل ذنباً أعظم من الزنى وأجمعوا على تحريمه^(١) لقوله تعالى: "وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا"^(٢). ففي هذه الآية حرم رب العالمين الدنو من الزنا ، وهذا أبلغ وأكد من القول ولا تزنوا وإن دل ذلك إنما يدل على عظم وفحش جريمة الزنا وخطرها على الفرد والمجتمع^(٣).

ولقد شدد الإسلام في قضية الشهادة على الزنا واشترط أربعة شهود، فقال تعالى: " وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ"^(٤)

وانطلاقاً من هذه الآية نتساءل فيما إذا قتل الزوج زوجته في حال التلبس بالزنا هل يحتاج لبينة لإثبات ذلك أم لا ؟

(١) ابن ضويان: منار السبيل (٣٦٥/٢).

(٢) سورة الإسراء: آية رقم (٣٢).

(٣) انظر: ابن باديس: تفسير ابن باديس (٩١/١).

(٤) سورة النساء: آية رقم (١٥).

فكر وإبداع

اختلف الفقهاء على قولين :

القول الأول: جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والراجح عند الحنابلة وأبو ثور وابن المنذر^(٥): قالوا إذا حضر بينة فلا قصاص عليه ، أما إذا لم يحضر بينة فيقتص منه.

القول الثاني: الحنفية وقول عند الحنابلة^(٦): قالوا بسقوط القصاص عن الزوج إذا قتل زوجته في حال التلبس بالزنا سواء أحضر ببينة أم لا .
أدلة القول الأول:

استدلوا بالقرآن الكريم والسنة النبوية والأثر والمعقول:

أولاً: من القرآن الكريم:

١- قال تعالى: " وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ"^(٧)

وجه الدلالة: أن الآية واضحة وصريحة أن الزنا لا يثبت إلا بأربعة شهداء ، فإذا أثبت الزوج ذلك ببينة لا يقتل لعذر الغيرة.^(٨)
ثانياً: من السنة النبوية:

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا لَمْ أَمْسَهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ رَسُولُ

(٥) الدسوقي: حاشية الدسوقي (٢٣٩/٤) ، الخرشي: شرح مختصر خليل (٤/٨) ، الشافعي: الأم (٣١/٦-٣٢) ، ابن قدامة: المغني (٢٧٠/٨) ، الحجاوي: الإقناع (٢٩٠/٤).
(٦) ابن عابدين: حاشية ابن عابدين (٦٣/٤) ، ابن قدامة: الكافي (١١٣/٤).
(٧) سورة النساء: آية رقم (١٥).
(٨) انظر: البغوي: تفسير البغوي: (١٨١/٢) ، الخرشي: شرح مختصر خليل (٤/٨).

الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ ، قَالَ : كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ ، وَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَغَيْرُ مِنِّي. (١)

وجه الدلالة: دل الحديث على أن الزنا لا يثبت إلا بأربعة شهداء يرون ذلك كالميل في المكحلة ، ويظهر لنا مدي شدة غيرة سعد على أهله وأن ذلك من شيمة كرام الناس وساداتهم ، ورغم ذلك فإن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يعذره لغيرته فقد كان سعد يطمع في الرخصة فلما أبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سكّت وانقاد لأمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولأمر الله سبحانه وتعالى فإن غيرة الله بمعنى الزجر عن ارتكاب المعاصي وتحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، فلا يجوز لأحد أن يتعدى حدود الله، ولا يسفك دمًا بدعوى. (٢)

يعترض عليه من وجهين:

١- قَوْلُهُ: "أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا.." أن ذلك من باب المعرفة والاستعلام ، وتعبيره بالضرب بالسيف ليخبر به عن شدة غيْرته وإظهار عذره.

٢- قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "نَعَمْ" أراد منعه من قتله بما يدعيه من فعله ، وتوجيهه بأن له أن يَدْفَعَهُ وَيَصْرِفَهُ عَنْ مَنْزِلِهِ فَقَدْ سَأَلَ أَبُو جَعْفَرٍ الْهَنْدَوَانِيُّ عَمَّنْ وَجَدَ رَجُلًا مَعَ امْرَأَةٍ أَيْحُلُ لَهُ قَتْلُهُ؟ قَالَ: "إِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَنْزَجِرُ عَنِ الزَّانَا بِالصِّيَاحِ وَالضَّرْبِ بِمَا تُونَ السَّلَاحِ لَا

(١) مسلم : صحيح مسلم ، كتاب اللعان ، باب غيرة الرجل على أهله (٢١٠/٤) ح ٣٧٥٦.
(٢) انظر: ابن بطال: شرح صحيح البخاري (٤٠/٩) ، القاري: مرقاة المفاتيح (٢١٦٣/٥) ، القسطلاني: إرشاد الساري (٣٣/١٠).

يَقْتُلُهُ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْزَجِرُ إِلَّا بِالْقَتْلِ حَلَّ لَهُ قَتْلُهُ" وهذا دال على أنه لا يقتل إذا قتل الرجل. (٣)

ثالثاً: من الأثر:

١- عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ خَيْبَرٍ، وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ، أَوْ قَتَلَهَا، فَأُشْكِلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ الْقَضَاءُ فِيهَا، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى أَبِي مُوسَى يَسْأَلُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَسَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: ابْنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ مَا هُوَ بِأَرْضِنَا، عَزَمْتُ إِلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَتَبَ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: "أَنَا أَبُو حَسَنٍ" إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُمَّتِهِ" (٤).

وجه الدلالة: أن الإمام علي رضي الله عنه أفني بالقصاص على الزوج القاتل ، وقال يسلم برمته للقتل إن لم يأت بأربعة شهداء. (١)
يعترض عليه:

قول علي: "فَلْيُعْطَ بِرُمَّتِهِ" يقصد أنه إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ عَلَى الزَّوْنَى بَيْنَ الْمُقْتُولَيْنِ أُعْطِيَ بِرُمَّتِهِ يُرِيدُ سَلَّمَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمُقْتُولَيْنِ يَقْتَصُونَ مِنْهُ إِنْ شَاءُوا ، فقد لا يقتل لذلك. (٢)

رابعاً: من المعقول:

١- أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدَّعِيهِ، فَلَا يَتَّبَعُ بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَى ، فقد يقتل الرجل زوجته ليتخلص منها لشيء في نفسه، ثم يدعي عليها زوراً، أنه وجد

(٣) انظر: الباجي: المنتقى (٢٨٤/٥) ، القاري: مرقاة المفاتيح (٦/ ٢٣٧٩).

(٤) البيهقي: معرفة السنن والآثار (٨٥/١٣).

(١) انظر: ابن بطال: شرح صحيح البخاري (٤٨٠/٨).

(٢) الباجي: المنتقى (٢٨٥/٥).

معها رجلاً يزني بها، أو أراد أن ينتقم من رجل فأحضره في بيته وقتله وادعي أنه وجده مع امرأته ، فمن باب قطع الذرائع والتسبب إلى قتل الناس والادعاء عليهم بمثل هذا وشبهه ، احتاط الشارع حفظاً للأرواح وأوجب على القاتل إقامة البينة على دعواه، فإن استطاع إقامة البينة فلا شيء عليه.(٣)

٢- لا يحق لشخص سواء كان أباً أو أخاً أو عمّاً أو خالاً أن يتولى تنفيذ العقوبات الشرعية بنفسه فإن ذلك من اختصاص الإمام أو نائبه فقد جاء في الموسوعة الفقهية: "اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقِيمُ الْحَدَّ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، وَذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ الْعِبَادِ، وَهِيَ صَيَانَةُ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ".(٤)

يعترض عليه:

أن فعل الزوج ليس من باب إقامة الحدود وإنما من باب إزالة المنكر باليد الثابت بالنص ، والشارع الحكيم ولي كل أحد ذلك ، فقد لا ينزجر بالصياح ، فإذا علم أنه لا ينزجر إلا بالقتل حل قتله.(٥)

أدلة القول الثاني:

استدلوا بالسنة النبوية والأثر والمعقول:

أولاً: من السنة النبوية:

١- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ".(٦)

(٣) الجزيري : الفقه على المذاهب الأربعة (٦٢/٥)، ابن قدامة: المغني (٢٧٠/٨).

(٤) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: الموسوعة الفقهية (١٤٤/١٧).

(٥) انظر: القاري : مرقاة المفاتيح (٢٢٧٩/٦).

(٦) مسلم: صحيح مسلم ، كتاب الايمان ، باب بيان كون النهي عن المنكر من الايمان ، وأن الايمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب (٦٩/١) ح ٤٩.

فكر وإبداع

وجه الدلالة: دل الحديث بعمومه على أن الشارع ولى كل أحد إزالة المنكر باليد، ويدخل الزوج في ذلك. (٧)

ثانياً: من الأثر:

١- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أنه كان يوماً يتغدى إذ جاء رجل يعدو وفي يده سيف ملطخ بالدم ووراءه قوم يعدون خلفه فجاء حتى جلس مع عمر فجاء الآخرون فقالوا: يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا فقال له عمر ما تقول؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني ضربت فخذى امرأتى فإن كان بينهما أحد فقد قتلتها فقال عمر: ما تقولون؟ قالوا: يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف فوقه فى وسط الرجل وفخذى المرأة فأخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه إليه وقال: إن عاد فعد". (١)

وجه الدلالة: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم ينكر ما فعله الرجل بل أقره في حال العودة الضرب بالسيف.

ثالثاً: من المعقول:

أن الزوج عند مشاهدة زوجته في حال التلبس بالزنا مع رجل ، فإنه يتعرض لحالة الهياج النفسي الذي تفقده السيطرة على أعصابه فيصبح كالمجنون فيعذر إذا اندفع إلى ارتكاب الجريمة. (٢)

(٧) انظر: القاري: مرقاة المفاتيح (٦/ ٢٣٧٩).

(١) الألباني: إرواء الغليل (٧/ ٢٧٤-٢٧٥).

(٢) انظر: الدسوقي: حاشية الدسوقي (٤/ ٢٣٩).

القول الراجح:

يتضح للباحثين بعد النظر في أقوال الفريقين وأدلتهم رجحان قول المذهب الثاني القائلين بسقوط القصاص عن الزوج إذا وجد امرأته متلبسة بالزنا مع آخر سواء أحضر بينة أم لا، للأسباب التالية:

١- قوة أدلتهم ووجاهة اعتراضاتهم على أدلة المذهب الأول.

٢- لا يتصور من الزوج ضبط نفسه في هذه الحالة من الهياج النفسي الذي يصبح بها كالمجنون فيعذر بذلك، وتعد شبه لتخفيف العقوبة.

٣- يمكن الرد على شبهة قتل الزوج لزوجته ليتخلص منها بإدعائه أنه وجد معها رجلاً يزني بها، أو شبهة قتل الزوج للرجل بإدعاء أنه وجده مع امرأته، أنه يمكن رد ذلك بالطب الحديث بأسهل ما يمكن وذلك بعرض المقتول على الطبيب الشرعي للتأكد من صحة الإدعاء، وبذلك تقطع الذرائع ونحفظ أرواح الناس .

٤- ويمكننا أن نقول بناءً على ما سبق أن الزوج يعذر من القصاص مع وجوب الدية تخفيفاً له، لأنه لما فجأه من الغضب الذي سببه من الزاني يصير في حكم المغلوب الذي لا عقل له، فتكون جنايته خطأً. (٣) روى عبد الرزاق عن الثوري عن المغيرة بن النعمان عن هانئ بن حرام: أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتلها، قال: فكتب عمر رضي الله تعالى عنه، كتاباً في العلانية أن يقتلوه، وفي السر أن يعطوه الدية. (٤)

(٣) انظر: الباجي: المنتقى (٢٨٦/٥).

(٤) العيني: عمدة القاري (٢٢/٢٤).

الخاتمة:

أهم النتائج:

بعد أن من الله علينا بالانتهاء من هذا البحث فقد توصلنا على أهم النتائج وهي كالآتي:

١- القرابة هي صلة إنسانية جماعية تثبت بسبب شرعي يترتب عليه أحكاماً شرعية عامة.

٢- المعني اللغوي والمعني الاصطلاحي للقصاص متقاربان ومتكاملان وهو أن يفعل بالجاني مثل ما يفعل بالمجني عليه.

٣- قرابة الأصول تؤثر في سقوط عقوبة القصاص إذا تم الاعتداء فيها على فروعهم فلا يقتل الأب أو الأم أو الجد يقتل الولد لأنهم سبباً في وجوده فلا يكون الولد سبباً في إفنائهم.

٤- اتفق الفقهاء على أن الزوجة إذا قتلت زوجها وليس ولي الدم ولدها اقتصر منها لعموم النص لخاصة بالقصاص.

٥- اختلف الفقهاء إذا كان للزوجة التي قتلت زوجها ولد، والراجح عند جمهور الفقهاء سقوط القصاص عن الزوجين إذا قتل أحدهما الآخر ولها ولد حيث لا يحق للولد المطالبة بالقصاص من والديه.

٦- سقوط القصاص عن الزوج إذا وجد امرأته متلبسة بالزنا مع آخر سواء أحضر بينة أم لا وذلك مراعاة لحالة الهياج النفسي الذي صيرته كالمجنون.

قائمة المصادر والمراجع :

١. ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، زاد المسير في علم التفسير ، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ .
٢. ابن باديس: عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي ، تفسير ابن باديس ((في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير)) ، المحقق: علق عليه وخرج آياته وأحاديثه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣. ابن بطلال: ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ، شرح صحيح البخاري لابن بطلال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض ، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٤. ابن جزى : أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي ، القوانين الفقهية.
٥. ابن ضويان: إبراهيم بن محمد بن سالم ، منار السبيل في شرح الدليل ، المحقق: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة السابعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٦. ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر- بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٧. ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر- بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

فكر وإبداع

٨. ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، الكافي في فقه أهل المدينة ، المحقق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني ، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م

٩. ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ، عام ١٣٨٧ هـ.

١٠. ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، الاستذكار تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١- ٢٠٠٠.

١١. ابن قدامة : أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، المغني، مكتبة القاهرة، بدون ذكر طبعة، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

١٢. ابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

١٣. ابن قدامة: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين، الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار.

١٤. ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٥. ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.

١٦. ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية - بدون تاريخ.

١٧. أبو زهرة: محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي ١٩٩٨م، مطبعة المدني.

١٨. الأزهرى: محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٩. الألباني: محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

فكر وإبداع

٢٠. الألباني : محمد ناصر الدين الألباني ، صحيح وضعيف سنن ابن ماجة ، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

٢١. الألباني : محمد ناصر الدين الألباني ، صحيح وضعيف سنن الترمذي ، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية

٢٢. الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ، المنتقى شرح الموطأ ، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر ، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢.

٢٣. البعلی: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلی، أبو عبد الله، شمس الدين ، المطلع على ألفاظ المقنع ، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب ، مكتبة السوادى للتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٤. بهنسي: د. أحمد فتحي بهنسي ، العقوبة في الفقه الإسلامي ، دار الشروق ، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م

٢٥. البهوتى : منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى، كشف القناع عن متن الإقناع ، دار الكتب العلمية.

٢٦. البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوَجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي ، معرفة السنن والآثار، المحقق: عبد

المعطي أمين قلعجي ، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢٧. الجزيري: عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري ، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٨. الجصاص: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي ، أحكام القرآن ، المحقق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف ، دار إحياء التراث العربي - بيروت تاريخ الطبع: ١٤٠٥هـ.

٢٩. الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٠. الحازمي: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، شرح الرحبية ، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي ، <http://alhazme.net>.

٣١. الحمد: حمد بن عبد الله بن عبد العزيز الحمد ، شرح زاد المستقنع.

٣٢. الدسوقي: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٣٣. الرّازي : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري ، مفاتيح الغيب =

التفسير الكبير ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الثالثة
- ١٤٢٠ هـ.

٣٤. الرازي: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ،
معجم مقاييس اللغة ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر،
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٣٥. الرازي: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر
الحنفي الرازي ، مختار الصحاح ، المحقق: يوسف الشيخ محمد،
المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة
الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

٣٦. الزبيدي : محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض،
الملقب بمرتضى، الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس،
المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٣٧. الزيلعي : عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي
الحنفي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، والحاشية:
شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس
الشلبي ، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة:
الأولى، ١٣١٣ هـ.

٣٨. السعدي: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر
بن حمد آل سعدي ، تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن،
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة
العربية السعودية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٣٩. الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي ، الأم ، دار المعرفة - بيروت ، بدون طبعة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

٤٠. الشربيني: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، المحقق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر - بيروت.

٤١. الشعراوي: محمد متولي الشعراوي ، تفسير الشعراوي - الخواطر ، مطابع أخبار اليوم ، بدون ذكر طبعة نشر عام ١٩٩٧ م .

٤٢. الشوكاني : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ، نيل الأوطار ، تحقيق: عصام الدين الصباطي ، دار الحديث، مصر ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٤٣. الشيرازي: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، المذهب في فقه الإمام الشافعي ، دار الكتب العلمية.

٤٤. الصنعاني : محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير ، سبل السلام، دار الحديث ، بدون طبعة وبدون تاريخ .

٤٥. الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن ، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٤٦. عبد الوهاب: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي ، التلقين في الفقه المالكي ، المحقق: ابي أويس

فكر وإبداع

محمد بو خبزة الحسني التطواني ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٧. العثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، الشرح الممتع على زاد المستقنع ، دار ابن الجوزي ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ.

٤٨. عlish: محمد بن أحمد بن محمد عlish، أبو عبد الله المالكي ، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر - بيروت بدون طبعة ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م .

٤٩. عمر : د. معن خليل عمر ، علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٠م

٥٠. العمراني: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي ، البيان في مذهب الإمام الشافعي ، المحقق: قاسم محمد النوري ، دار المنهاج - جدة ، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥١. عودة: عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، دار الكاتب العربي، بيروت.

٥٢. العيني: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥٣. الفيومي: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المكتبة العلمية - بيروت ، بدون ذكر الطبعة أو تاريخها.

٥٤. القاري: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، دار الفكر، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥٥. القرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي ، المحقق: جزء ١، ٨، ١٣: محمد حجي ، جزء ٢، ٦: سعيد أعراب ، جزء ٣ - ٥، ٧، ٩ - ١٢: محمد بو خبزة ، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م .

٥٦. القرآن الكريم.

٥٧. القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٥٨. القسطلاني: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.

٥٩. الكاساني: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٠. مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ، المدونة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦١. الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي ، الأحكام السلطانية ، دار الحديث - القاهرة.

فكر وإبداع

٦٢. الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني ، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٦٣. مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، صحيح مسلم ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٤. الموسوعة السودانية للأحكام والسوابق القضائية

<http://sjsudan.org/details.php?id=509&lang=ar&target=p&title>

٦٥. الميداني: عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي ، اللباب في شرح الكتاب ، حقه، وفصله، وضبطه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

٦٦. النسفي: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي ، طلبة الطلبة ، المطبعة العامرة ، مكتبة المثنى ببغداد ، بدون طبعة ١٣١١ هـ.

٦٧. النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) ، دار الفكر، (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي).

٦٨. الهيثمي : أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي ، تحفة المحتاج في شرح المنهاج ، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ، بدون طبعة ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣.
٦٩. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ) ، الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.